

Distr.
GENERAL

S/1999/712
24 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بلاغا صحفيا أصدرته وزارة خارجية إريتريا في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩
(انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة والبلاغ الصحفي المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) هايله منقريوس
السفير
الممثل الدائم

المرفق

البلاغ الصحفي الذي أصدرته وزارة خارجية إريتريا
في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩

موقف إريتريا من بيان مجلس الأمن الأخير

أصدر مجلس الأمن في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بيانا طلب فيه، في جملة أمور، "أن يوافق الطرفان على الفور وبدون شروط على وقف إطلاق النار". كما يدعو المجلس الطرفين إلى "التعاون تعاوننا كاملا وبشكل بناء مع الوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية لتنفيذ الاتفاق الإطاري".

وبينما ترحب حكومة إريتريا بهذه التوصيات لا يسعها إلا أن تؤكد النقطتين التاليتين:

١ - من المعروف جيدا أن إريتريا لم تشرع في الأعمال العدائية. وبالإضافة إلى ذلك لم تلتزم إريتريا فحسب بعدم إطلاق الرصاص الأولى، بل دعت باستمرار إلى التخلي عن استعمال القوة لحل مشكلة الحدود ولوقف الأعمال العدائية بصورة كاملة. وواضح أن هذا التدبير الذي يشكل الفقرة الأولى من الاتفاق الإطاري حيوي لتمهيد السبيل أمام التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق المتعددة الجوانب. والسبب الوحيد لعدم تنفيذه هو رفض اثيوبيا العنيد له. ولم يقل رئيس وزراء اثيوبيا لشعبه إلا في الآونة الأخيرة، في مقابلة مطولة في التلفزيون والإذاعة الاثيوبية، إن "الهجوم الوشيك لن يحدث ولن يؤخر ليوم واحد وإنما سيُشن في الوقت المناسب. والوقت "الضائع" ضروري للقيام بالتحضيرات الكاملة". وعليه، يجب على مجلس الأمن أن يوجه طلبه وتدابير عدم الامتثال إلى اثيوبيا بدلا من توجيه اللوم إلى الطرفين بدون تمييز.

٢ - وأعلنت إريتريا مرارا وتكرارا استعدادها لكي تنفذ بحسن نية الاتفاق الإطاري الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية. والعقبة هي إثيوبيا، التي تواصل وضع شروط مسبقة. وتعترض إريتريا على هذه الشروط المسبقة وتدعو بشدة إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري دون إدخال أي تعديل عليه يمثل نزولا على الشروط المسبقة غير المقبولة التي وضعتها اثيوبيا أو تلبية لطلباتها الجديدة.
